

E

Distr.
LIMITED

المجلس



E/ESCWA/SDPD/2007/WG.5/9
29 October 2007
ORIGINAL: ARABIC

()

/ - /



.

07-0447

المحتويات

الصفحة	البيان
١	١. مقدمة
٢	١,١. التطور التاريخي لمفهوم التنمية الريفية
٢	١,١,١ مفهوم تنمية المجتمع
٣	٢,١,١ مفهوم التنمية الريفية المتكاملة
٣	٣,١,١ مفهوم التنمية الريفية المستدامة
٣	٤,١,١ جدول أعمال القرن ٢١
٥	٥,١,١ مفهوم التنمية الزراعية و الريفية
٦	٦,١,١ الأهداف التنموية للألفية
٨	٧,١,١ إعلان جوهانسبرغ للتنمية المستدامة و مدلولاته للتنمية الريفية
١٢	٢. الوضع الراهن للتنمية الريفية في المنطقة العربية
١٥	٣. تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة جوهانسبرغ و أهداف التنمية للألفية و جدول أعمال القرن ٢١
٢٠	٤. معوقات و تحديات التنمية المستدامة بالمنطقة العربية
٢٣	٥. الفرص المتاحة لإحداث التنمية المستدامة بالمنطقة العربية: نظرة مستقبلية
٢٤	٦. التوصيات بشأن السياسات و البرامج المقترحة للعمل المستقبلي بالمنطقة العربية
٢٦	٧. المراجع

١. مقدمة:

تهدف التنمية الريفية في مضمونها الشامل إلى إحداث تغيير إرتقائي مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية في الريف اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً (وبينياً) بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً، ويستهدف تحقيق التكامل بين المجهودات الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية وجني ثمارها في المجتمعات، وتكامل جهود التنمية على المستوى القومي.

وبما أن المجتمعات الريفية في أغلب دول المنطقة العربية هي بمثابة مجتمعات زراعية، فإن مضمون التنمية الريفية في هذه الدول يستوعب في جوهره التنمية الزراعية مضافاً إليها مهام ترقية مختلف نواحي الحياة بالريف. وكما جاء في التعريف الذي تبنته دراسة مشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة و منظمة اليونسكو (٢٠٠٣) فإن "التنمية الريفية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة والتعليم و البنية التحتية والصحة وبناء القدرات والمؤسسات الريفية. والتنمية الريفية، في مفهومها الواسع المتكامل، لها العديد من الأبعاد الجوهرية التي لا بد من تكاملها لإحداث التنمية الريفية المستدامة في المنطقة العربية، ومن هذه الأبعاد:

● **البعد الإقتصادي** الذي تقتزن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الإقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى الإقتصادية والاجتماعية والثقافية.

● **البعد الاجتماعي** الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقراً.

● **بعد التنمية البشرية** الذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات.

● **البعد البيئي** الذي تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية، وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن إستدامة عطائها لمصلحة الإنسان وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة.

١,١ التطور التاريخي لمفهوم التنمية الريفية:

تطور مفهوم التنمية الريفية تاريخياً عبر عدة حقب ومراحل من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الإجتماعية في المجتمعات المحلية عبر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة الذي برز ووجد الاهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الآونة الأخيرة.

١,١,١ مفهوم تنمية المجتمع:

برز مفهوم تنمية المجتمع إلى حيز الوجود في أواخر الأربعينات من القرن الماضي حيث تبناه مؤتمر كامبردج للتنمية الذي انعقد في عام ١٩٤٨ لندرس إحتياجات التنمية في المستعمرات البريطانية التي كانت في ذلك الوقت تعد تدريباً للحصول على الإستقلال السياسي من بريطانيا العظمى. وجاء في التعريف الذي تبناه ذلك المؤتمر بأن تنمية المجتمع "حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي جميعه على أساس من المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة منه كلما أمكن، فإذا لم تظهر هذه المبادرة تلقائياً فينبغي الإستعانة بالأساليب المنهجية العلمية لبعثها واستثارتها بطريقة تحقق الإستجابة الفعالة لهذه الحركة." وعليه فإن مفهوم تنمية المجتمع يؤطر لبرامج التنمية الإجتماعية المعتمدة أساساً على المشاركة الشعبية والعون الذاتي. ولقد تعثرت برامج تنمية المجتمع في الكثير من دول المنطقة العربية لتركيزها على التمويل الذاتي من أجل تقديم الخدمات الإجتماعية وإغفالها للمشاريع الإنتاجية ذات المردود الإقتصادي التي من شأنها أن تمكن سكان المجتمعات المحلية من مواصلة الدعم المادي للبرامج الاجتماعية.

٢,١,١ مفهوم التنمية الريفية المتكاملة:

يتأسس مفهوم التنمية الريفية المتكاملة على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية، وضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة. وتتضمن مشاريع التنمية الريفية المتكاملة بشكل عام أنشطة إنتاجية زراعية تهدف إلى الحد من الفقر من خلال زيادة دخل الأسر الريفية. وتساهم منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الغير حكومية في تمويل الكثير من مشاريع التنمية الريفية المتكاملة في المنطقة العربية. ولقد تبنت الحكومات الوطنية في كثير من دول المنطقة برامج التنمية الريفية المتكاملة كآلية لتقديم خدمات محورها الأساسي إقتصادي إنتاجي تتكامل معه مكونات خدمية ذات طبيعة إجتماعية.

٣,١,١ مفهوم التنمية الريفية المستدامة:

يستهدف مفهوم التنمية الريفية المستدامة توفير سبل المعيشة المستدامة في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية الزراعية في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر و "زيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون الفقر ومنظمتهم وزيادة سبل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات العامة وخاصة الأرض وفرص العمل والإنتمان والتعليم والصحة"

٤,١,١ جدول أعمال القرن ٢١:

جدول أعمال القرن ٢١ يتضمن خطة عمل لتحقيق التنمية المستدامة تبناها زعماء العالم في أول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية ("مؤتمر قمة الأرض" الذي أقيم في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢)، والذي كان بمثابة نقطة تحول في مفهوم التنمية حيث أضاف لها البعد البيئي وضرورة الاهتمام بحماية الموارد الطبيعية واستدامة إستخدامها. ويقدم جدول أعمال القرن ٢١ برنامجاً شاملاً لمعالجة مجمل القضايا البيئية والتنمية لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تكامل الجهود المحلية والإقليمية والعالمية. يشتمل جدول أعمال القرن ٢١ على أربعة أبواب إلى جانب الديباجة (التي تشكل الفصل الأول)، ويحتوي كل باب على عدد من الفصول، وهي:

• الباب الأول (الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية)، وبه موجهات للعمل مضمنة في

سبعة فصول (٢ - ٨) بشأن:

○ التعاون الدولي للتعجيل بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والسياسات

المحلية المرتبطة بها،

- مكافحة الفقر،
 - أنماط الاستهلاك المتغيرة،
 - الديناميات الديمغرافية و الإستدامة،
 - حماية صحة الإنسان وتعزيزها،
 - تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية،
 - و إدماج البيئة والتنمية في صنع القرار.
- الباب الثاني (صون وإدارة الموارد من أجل التنمية) وبه أربعة عشر فصلاً (٩-٢٢) تختص بالآتي:

- حماية الغلاف الجوي،
- تخطيط و إدارة موارد الأراضي،
- مكافحة إزالة الغابات
- إدارة النظم الأيكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف،
- إدارة النظم الأيكولوجية الهشة: التنمية المستدامة للجبال،
- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة،
- حفظ التنوع البيولوجي،
- الإدارة السليمة بيئياً للتكنولوجيا الحيوية،
- حماية المحيطات وكل أنواع البحار والمناطق الساحلية وحماية مواردها الحية وترشيد استغلالها وتنميتها،
- حماية نوعية موارد المياه العذبة وإدارتها،
- الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية السامة،
- الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة ومنع الاتجار غير المشروع بها،
- الإدارة المأمونة والسليمة بيئياً للنفايات المشعة.

- الباب الثالث (تعزيز دور الفئات الرئيسية)، وبه ديباجة تشكل الفصل ٢٣ وتسعة فصول أخرى (٢٤-٣٢) بشأن:
- الدور العالمي للمرأة في تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة،
 - دور الأطفال والشباب في التنمية،

- الإعراف بدور السكان الأصليين ومجتمعاتهم وتعزيز هذا الدور،
 - تعزيز دور المنظمات غير الحكومية كشركاء في التنمية المستدامة،
 - كبادرات السلطات المحلية في مجال دعم جدول أعمال القرن ٢١،
 - تعزيز دور العمال ونقاباتهم،
 - تعزيز دور التجارة والصناعة،
 - الأوساط العلمية والتكنولوجية،
 - تعزيز دور المزارعين.
- الباب الرابع (وسائل التنفيذ)، و به ثمانية فصول (٣٣-٤٠) تهتم بالجوانب التالية:

- الموارد و الآليات المالية،
 - نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والتعاون وبناء القدرات،
 - تسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة،
 - تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب،
 - الآليات الوطنية والتعاون الدولي لبناء القدرات في البلدان النامية،
 - الترتيبات المؤسسية الدولية،
 - الصكوك والآليات القانونية الدولية،
 - المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار.
- ٥,١,١ مفهوم التنمية الزراعية و الريفية المستدامة (سارد):
- تبنت منظمة الأغذية والزراعة مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة (سارد) تأسيساً على موجهات الفصل ١٤ في جدول أعمال القرن ٢١ (النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة)، وعرفت بأنها عملية متكاملة تهدف إلى:
- ضمان توفير الإحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل كماً ونوعاً إلى جانب التوسع في إنتاج السلع الزراعية الأخرى.
 - توفير فرص العمل المستدام وزيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة عامة وظروف العمل لكل العاملين في مجال الإنتاج الزراعي.

- المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل في حدود المستطاع لزيادة إنتاجها دون الإخلال بالتوازن الطبيعي لهذه الموارد أو بالقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمعات الريفية ولمنع تعرض البيئة للتلوث.
- العمل على حماية القطاع الزراعي من التعرض للعوامل الطبيعية والاقتصادية الاجتماعية الضارة باستدامة الإنتاج، وعلى تقوية آليات الاعتماد على الذات في العمل الإنتاجي.
- ضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية لإحداث التنمية المستدامة.

٦,١,١ الأهداف التنموية للألفية:

تم الإعلان عن أهداف التنمية للألفية الثالثة في مؤتمر الأمم المتحدة للألفية الذي شارك فيه أكثر من 150 رئيس دولة وحكومة بنيويورك في عام ٢٠٠٠ وتطرق إلى مجمل القضايا السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي، ووفر منظوراً متكاملاً لكيفية التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه العالم. ويركز إعلان الألفية للتنمية على تخفيض معدلات الفقر وتحسين نوعية الحياة و ضمان الإستدامة البيئية وبناء الشراكات التي من شأنها جعل العولمة قوة دفع تنمية لكافة سكان العالم. والأهداف المتفق عليها إشملت على:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع (الهدف الأول)،
- تعميم تحقيق التعليم الابتدائي (الهدف الثاني)،
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف الثالث)،
- تخفيض معدل وفيات الأطفال (الهدف الرابع)،
- تحسين الصحة النفاسية (الهدف الخامس)،
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض (الهدف السادس)،
- كفالة الإستدامة البيئية (الهدف السابع)،
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية (الهدف الثامن).

ولقد أضيف لأهداف الألفية الثمانية بعضاً من العناصر المكملة والأولويات التي ينبغي مراعاتها، والعوامل التي تمثل البيئة المساندة المطلوبة، ومؤشرات للتقدم المحرز

بحلول عام ٢٠١٥، السنة التي يفترض أن يكتمل فيها تتحقق الأهداف الثمانية المعلنة في حدود المؤشرات المرحلية المتفق عليها وهي:

- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف
- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف
- كفاية تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي.
- إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين
- تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع.
- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
- وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية
- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية
- تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف
- تحقيق تحسين كبير بحلول عام 20٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة.
- المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالإنفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز يشمل التزاما بالحكم الرشيد، والتنمية، وتخفيف وطأة الفقر - على الصعيد الوطني والصعيد العالمي.

٧،١،١ إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة و مدلولاته للتنمية الريفية:

أكد إعلان مؤتمر القمة للتنمية المستدامة الذي إنعقد بجوهانسبرغ بجنوب أفريقيا (20 أغسطس- ٦ سبتمبر، ٢٠٠٢) على أهمية الآتي:

- إلزام شعوب العالم بالتنمية المستدامة.
- الإلتزام بإقامة مجتمع عالمي إنساني ومنصف وعطوف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للجميع.
- العمل على ضمان رفاهية الأجيال القادمة عن طريق إستئصال مظاهر الذل والهوان التي يسببها الفقر وتدهور البيئة وأنماط التنمية غير المستدامة.
- التعاهد على تعزيز وتقوية أركان التنمية المستدامة (التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة) على الصعيد المحلي و الوطني و الإقليمي والعالمي.
- السعي بعزم ثابت لتلبية الحاجة إلى وضع خطة عملية وواضحة من أجل تحقيق التنمية البشرية والقضاء على الفقر.
- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كمتطلبات أساسية للتنمية المستدامة.
- مواجهة تحديات التنمية المستدامة المتمثلة في:
 - الهوة العميقة التي تقسم المجتمع البشري إلى أغنياء وفقراء والفجوة المتزايدة الإتساع بين العالمين المتقدم النمو والنامي اللتان تشكلان تهديدا كبيرا للإزدهار والأمن والإستقرار على مستوى العالم،
 - البيئة العالمية التي تعاني من التدهور الناتج عن تناقص التنوع البيولوجي المستمر، واستنزاف الأرصدة السمكية، والتصحر الذي يتلف مساحات متزايدة من الأراضي الخصبة، والآثار الضارة لتغير المناخات التي باتت واضحة، والتزايد في حدوث الكوارث الطبيعية وما يترتب عليها من دمار، وأضحت البلدان النامية أضعف حالا، ولا يزال تلوث الهواء والمياه والبحار يحرم ملايين الأشخاص من العيش الكريم،

■ العولمة التي أضافت بعدا جديدا للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة، فتكامل

الأسواق السريع وحركية رؤوس الأموال والزيادات الهامة في تدفقات الاستثمارات حول العالم قد طرحت فرصا جديدة لتحقيق التنمية المستدامة، ولكن فوائد العولمة وتكاليفها موزعة بشكل متفاوت، وخاصة في البلدان النامية التي تواجه صعوبات في مجابهة تحديات العولمة.

وعليه فإن جوهر إعلان جوهانسبرغ هو تأكيد الالتزام بمحاربة الفقر وحماية البيئة واستدامة استخدام الموارد الطبيعية بتوازن من شأنه أن يحمي المصالح الحيوية للسكان في الأجيال الحالية والقادمة في المستقبل.

لقد تبني مؤتمر قمة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة المبادئ الأساسية والبرامج التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ii الذي عقد بربو دي جانيرو في عام ١٩٩٢م لتحقيق التنمية المستدامة المضمنة في جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وإلتزمت قمة جوهانسبرغ بالسعي لتعزيز التكامل بين عناصر التنمية المستدامة الثلاثة - التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة من أجل إستئصال شأفة الفقر، وتغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وحماية الموارد الطبيعية كأهداف عامة ومطالب أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

وأشارت قمة جوهانسبرغ إلى أن ممارسة الحكم الرشيد داخل كل بلد تشكل شرطا أساسيا للتنمية المستدامة، فعلى الصعيد الداخلي تعتبر السياسات البيئية السليمة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية الصائبة والمؤسسات الديمقراطية المستجيبة لاحتياجات الناس، وسيادة القانون، وتدابير مكافحة الفساد، والمساواة بين الجنسين، و البيئة التمكينية للاستثمار بمثابة القواعد الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. كما أنه نتيجة للعولمة، أصبحت بعض العناصر الخارجية حاسمة في تحديد نجاح أو فشل الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية. وتشير الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى استمرار الحاجة إلى بيئة دينامية وتمكينية على صعيد الاقتصاد الدولي تكون داعمة للتعاون الدولي وخاصة في مجالات المالية، ونقل التكنولوجيا، والديون، والتجارة، ومشاركة البلدان النامية الكاملة والفعالة في اتخاذ القرار العالمي، إذا ما أريد صون وزيادة زخم التقدم العالمي صوب تحقيق التنمية المستدامة. ويمثل السلام والأمن والاستقرار واحترام حقوق

الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية، واحترام التنوع الثقافي عناصر أساسية.

ومن موجهات القضاء على الفقر التي إشتملت عليها خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية iii إتخاذ إجراءات في جميع المستويات لتحقيق الآتي:

- خفض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، وعدد الأشخاص الذين يعانون الجوع بحلول عام 2015 إلى النصف، وكذلك خفض عدد الأشخاص الذين لا يتاح لهم سبيل الحصول على مياه الشرب إلى النصف؛ بحلول الموعد نفسه؛
- إنشاء صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية حسب طرائق تحددها الجمعية العامة، والتشديد في الوقت ذاته، على الطابع الطوعي للتبرعات وضرورة تفادي الازدواجية مع صناديق الأمم المتحدة القائمة وتشجيع دور القطاع الخاص وفردى المواطنين بالنسبة لدور الحكومات في تمويل هذه المساعي؛
- وضع برامج وطنية للتنمية المستدامة والتنمية المحلية والمجتمعية حيثما اقتضت الحاجة ذلك ضمن الاستراتيجيات القطرية لتخفيف وطأة الفقر من أجل زيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون الفقر ومنظمتهم. وينبغي أن تكون هذه البرامج معبرة عن أولوياتهم وأن تتيح زيادة سبل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية، والخدمات والمؤسسات العامة، وخاصة الأرض والماء وفرص العمل والائتمان والتعليم والصحة؛
- تعزيز المساواة بين المرأة والرجل ومشاركتها الكاملة في اتخاذ القرار على جميع الصعد، وتعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والاستراتيجيات، والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، وتحسين مركز المرأة والفتاة وصحتهما وحالتهم الاقتصادية عن طريق توفير الإمكانيات الكاملة والمتساوية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والأرض والائتمان والتعليم وخدمات الرعاية الصحية؛

- وضع سياسات وأساليب وطرق لتحسين إمكانية وصول السكان الأصليين ومجتمعاتهم إلى الأنشطة الاقتصادية، وزيادة عمالتهم من خلال تدابير تشمل حسب الاقتضاء التدريب والمساعدة الفنية ومرافق الائتمان. والاعتراف بأن اعتمادهم التقليدي والمباشر على الموارد المتجددة والنظم الإيكولوجية، بما في ذلك الحصاد المستدام، لا يزال عاملاً أساسياً في ثقافة الشعوب الأصلية ومجتمعاتها وفي رفاهها الاقتصادي والبدني؛
- توفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع، وتخفيض حدة المخاطر الصحية البيئية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال والصلات القائمة بين الفقر والصحة والبيئة، وتوفير الموارد المالية والمساعدة التقنية ونقل المعارف إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛
- ضمان حصول الأطفال في كل مكان، فتية وفتيات، على فرصة إتمام المرحلة التعليمية الأولى بكاملها، وفرصة متساوية في جميع مراحل التعليم؛
- إتاحة سبل الحصول على الموارد الزراعية للأشخاص الذين يعانون الفقر، وخاصة النساء، والسكان الأصليين، والقيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز ترتيبات حيازة الأرض التي تعترف بالنظم الأهلية لإدارة الموارد والأماكن العامة وتحميها؛
- بناء الهياكل الأساسية الريفية، وتنويع الاقتصاد وتحسين النقل وسبل وصول فقراء الريف إلى الأسواق وإلى المعلومات عن الأسواق والائتمان من أجل دعم الزراعة المستدامة والتنمية الريفية؛
- نقل التقنيات والمعارف الزراعية الأساسية المستدامة بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية، إلى أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وصائدي الأسماك وفقراء الريف، ل سيما في البلدان النامية، عن طريق نهج أصحاب المصلحة المتعددين، وشراكات القطاع العام والخاص التي تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي؛
- زيادة إتاحة الغذاء الميسور التكلفة، بما في ذلك عن طريق تطبيق تكنولوجيات وأساليب إدارة الحصاد والغذاء ونظم التوزيع المنصفة والفعالة من خلال

القيام، على سبيل المثال، تشجيع الشراكات المحلية التي تربط بين سكان الحضر والريف والمشاريع؛

- مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف والفيضانات من خلال تدابير مثل الاستفادة أكثر من المعلومات والتنبؤات المتعلقة بحالة المناخ والطقس، ونظم الإنذار المبكر وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية، والممارسات الزراعية والمحافظة على النظام الإيكولوجي لأجل عكس الاتجاهات الحالية والتقليل إلى أدنى حد ممكن من تدهور الأراضي والموارد من المياه، بما في ذلك من خلال توفير الموارد المالية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبشكل خاص في أفريقيا، بوصفها إحدى الأدوات الرئيسية للقضاء على الفقر؛
- زيادة الوصول إلى المرافق الصحية لتحسين الصحة البشرية وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال، وإعطاء الأولوية لتوفير المياه والمرافق الصحية في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة واستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر حيثما طبقت.

٢. الوضع الراهن للتنمية الريفية في المنطقة العربية:

لم تتوفر دراسات قطرية تغطي دول المنطقة العربية لأغراض هذا التقرير. وعليه فقد تمت دراسة الوضع الراهن للتنمية الريفية في المنطقة العربية في ضوء الدراسات المتوفرة عن نشاطات التنمية الريفية في ١٣ دولة بالمنطقة، وهي السودان والمملكة العربية السعودية والعراق والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية والبحرين وسلطنة عمان ودولة فلسطين ودولة قطر ودولة الكويت وجمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

تتطوي سياسات التنمية الريفية بدول المنطقة العربية على أهداف في عمومها تتعلق بتنمية الموارد الطبيعية والبشرية وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان.

والدراسات المتوفرة، توضح بأن سياسات وبرامج التنمية الريفية في السودان على سبيل المثال تتأسس على إعطاء الأولوية لتنمية القطاع الزراعي النباتي والحيواني وبخاصة القطاع

التقليدي وتحقيق الأمن الغذائي، وتسعى لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الريف وتقليل الهجرة من الريف إلى المدن عن طريق التوسع في برامج التنمية الريفية المتكاملة المدعومة بواسطة المنظمات الدولية، ولضمان حسن استغلال الموارد الطبيعية وتنميتها، وتحسين آليات المشاركة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية في العمل التنموي في الريف، ودعم النشاط النسوي وتمكين المرأة لتنمية نشاطها الإقتصادي والاجتماعي.

وفي المملكة العربية السعودية تركز البرامج والسياسات على معالجة ظاهرة الفقر معالجة جذرية ودائمة، وذلك بدعم برامج يتحول من خلالها الفقراء المحتاجين من متلقين للمساعدات الإنسانية إلى أعضاء منتجين يعتمدون على أنفسهم، وتقدم الدولة لسكان الريف خدمات الصحة، والتعليم، والخدمات البلدية، وتعالج مشاكل الإسكان بالعمل على توفير السكن الملائم للفئات المحتاجة من المواطنين. وتوجه برامج التنمية الريفية في المملكة العربية السعودية بوجه خاص لتحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية عن طريق تبني أحدث التقانات الزراعية، وتهتم الدولة ببرامج تمكين المرأة الريفية وتطوير قدراتها وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في الأنشطة التنموية.

وفي العراق يتم التركيز في المناطق الريفية على إمداد المزارعين بالمستلزمات الزراعية المدعومة الأسعار، وتقديم لصغار المزارعين بالريف قروض ميسرة لتطوير الإنتاج الزراعي وزيادة الدخل، وتسهل الدولة عمليات التسويق وتعمل علي ضمان حصول المزارعين على أسعار لمنتجاتهم موازية للأسعار العالمية وتقديم قروض لصغار المزارعين عن طريق المصرف الزراعي لاستثمارها في تطوير العمل الزراعي وزيادة الإنتاج والدخل.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية تدعم الدولة برامج تمويل المشاريع الصغيرة، وتحسين الأمن الإقتصادي للأسر العاملة متدنية الدخل، وتعمل على زيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية والبلديات الثانوية من خلال تنمية التجمعات القروية ومجالس القرى المشتركة، وتطوير البنية التحتية، وتنفيذ المشاريع المولدة للدخل والأنشطة البيئية، و بناء قدرات الموارد البشرية.

وفي الجمهورية العربية السورية تهدف سياسات التنمية الريفية لتطوير الإنتاج الزراعي وتحسين دخول المنتجين، والحد من الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، ولضمان توفير حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية. وتهدف السياسة التنموية لضمان الاستثمار الاقتصادي المرشد للموارد الطبيعية والاستفادة منها بما يحقق استدامتها والمحافظة عليها من التدهور

والاستنزاف والتلوث. ويعطى اهتمام خاص للتصنيع الزراعي، ولتدريب الكوادر البشرية لمواكبة عملية تطوير الإنتاج، ويساهم النظام المصرفي في تطوير الإنتاج الزراعي وتحديثه، وتتبنى الدولة سياسات سعرية وتسويقية لتشجيع زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته. وتعطي الدولة اهتماماً خاصاً لبرامج تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في العمل التنموي عن طريق تقديم خدمات التدريب وتوفير القروض.

وفي البحرين تهتم برامج التنمية بتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية المتاحة بالريف عامة، وبتطوير الإنتاج الزراعي بإدخال الأصناف والسلالات الجيدة ذات الإنتاجية العالية، وتوفير مدخلات الإنتاج بأسعار مدعومة، وتوفير القروض الميسرة بدون فوائد لتشجيع الإنتاج، وتهتم الدولة بتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في برامج التنمية الريفية.

وفي سلطنة عمان يعطى إهتمام خاص بتطوير الثروة الزراعية والحيوانية والسلمكية على أسس سليمة وباستخدام أحدث التقانات المتاحة، ولنشر طرق التربية الحديثة لنحل العسل في المناطق الريفية، ولرفع كفاءة الصيد الحرفي وتقديم القروض الميسرة للشباب في مجال الإنتاج السمكي، ويتم تعزيز وتنشيط دور المرأة الريفية في مختلف المجالات الزراعية.

وفي دولة فلسطين تهدف برامج التنمية الريفية لرفع الكفاءة التسويقية للحاصلات الزراعية لتعظيم الربحية للمزارعين، ولتطوير مهارات وقدرات العاطلين عن العمل والفقراء لتمكينهم من العمل لتحسين ظروفهم المعيشية، وتهتم الدولة بتعزيز فرص مشاركة الفقراء في العملية الاقتصادية من خلال توفير الأرض ورأس المال وغيرها من عناصر الإنتاج السلعي.

وفي دولة قطر توجه برامج التنمية الريفية لدعم القطاع الزراعي بالخدمات البحثية والإرشادية وتوفير مستلزمات الإنتاج، ويعطى إهتمام خاص بتشجيع المبادرات الوطنية والمشاركة الأهلية في الأعمال التنموية، وبدعم الأنشطة الإنتاجية للمرأة.

وفي دولة الكويت تعطي الدولة إهتماماً خاصاً بتنمية الموارد الطبيعية و تحسين الإنتاجية الزراعية، وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في برامج التنمية الريفية، وخلق وظائف لجميع القادرين على العمل في الدولة، وتقديم تسهيلات متنوعة مجانية للمواطنين بما في ذلك خدمات العلاج والتعليم، والقروض الميسرة للراغبين في الزواج والبناء من المواطنين.

وفي جمهورية مصر العربية تهتم برامج التنمية الريفية بنشر تقانات الإنتاج الزراعي الحديثة لرفع مستوى الإنتاجية والربحية للمنتجين الزراعيين، وتنشيط وتفعيل دور المنظمات الأهلية غير الحكومية والتنسيق بينها وبين السلطات الحكومية في محاربة الفقر وتقديم المساعدة المباشرة

للفقراء عن طريق المعونات الاجتماعية وتقديم القروض المدعومة للشباب العاطلين عن العمل لتمويل نشاطاتهم الصغيرة الهادفة لتوليد الدخل. وتوجه الدولة اهتماماً خاصاً لبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وتوفير الخدمات الاجتماعية بما في ذلك خدمات التعليم والخدمات الصحية المجانية.

وفي الجمهورية التونسية يتم التركيز في برامج التنمية الريفية على تأهيل المزارعين والعاملين في الزراعة فنياً واجتماعياً لتطوير قدراتهم المعرفية والمهارية للمساهمة الفاعلة في التنمية الزراعية، وعلى تشجيع البرامج الاجتماعية والتضامنية في مجالات الصحة والتعليم والسكن والغذاء لرفع مستوى معيشة الفقراء.

وفي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تعطي برامج التنمية الريفية إهتماماً خاصاً لهدف ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي، وتفعيل مشاركة المجتمعات في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، وتمكين الفقراء من الحصول على القروض ودعم قدراتهم الإنتاجية

٣. تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة جوهانسبرغ و الأهداف التنموية للألفية و جدول أعمال القرن ٢١ :

تتفاوت دول المنطقة العربية فيما بينها و داخلياً من حيث الإمكانيات المتاحة لإحداث التنمية الريفية المستدامة وتوفير مقوماتها، وبالتالي من حيث إمكانية إحراز التقدم المنشود نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية في الإطار الزمني المتوقع.

لقد حدثت إنجازات ملحوظة في الحقبة الأخيرة بالمنطقة العربية شملت العديد من نواحي التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالريف ومجالات إصاحاح البيئة وخاصة في الدول الأكثر نمواً بالمنطقة، إلا أن معدلات التنمية ودرجات الالتزام بتنفيذ موجهات خطة عمل جوهانسبرغ الرامية لتحقيق الأهداف التنموية للألفية في العديد من دول المنطقة قد أضعفت متدنية بسبب ضعف الإمكانيات ومهددات الاستقرار الاجتماعي الناتجة من إرتفاع معدلات نزوح السكان بسبب الكوارث والنزاعات من الريف إلى مناطق ريفية أخرى تنقصها مقومات التنمية المستدامة أو إلى المناطق الحضرية. ولقد نتج من الحراك السكاني في بعض الدول بالمنطقة تدهور مريع في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وزيادات ملحوظة في معدلات الفقر وخاصة في المناطق الريفية.

لقد حققت دول المنطقة العربية الغنية بالموارد الأرضية إنجازات ملحوظة في مجال التنمية المستدامة - وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي - نتج عنها تحسن في حياة المواطنين، حيث إرتفع مستوى دخل الفرد وتحسنت خدمات الصحة والتعليم وبرامج بناء القدرات، وتنامى دور القطاع الخاص والمشاركة الشعبية في الكثير من دول المنطقة. ولكن في المقابل فإن بعض دول المنطقة قد ظلت تعاني من عدم الإستقرار الأمني والسياسي وضعف البنى التحتية، وترتب عن ذلك عدم القدرة على إحراز أي تقدم ملحوظ نحو تحقيق هدف تخفيض حدة الفقر، بل وهناك مؤشرات تدل على تفاقم المشاكل الناتجة عن تدني الدخل وانتشار البطالة وسوء التغذية في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، ونزوح أعداد كبيرة من سكان الريف للمدن من جراء تدني وانعدام الخدمات التنموية وخاصة في المناطق الطرفية التي ظلت تعاني من التهميش والإهمال. ويعزى التراجع في معدلات محاربة الفقر في بعض دول المنطقة العربية للسياسات الكلية المتبعة وبرامج الإصلاح الهيكلي الضاغطة، والحصار الاقتصادي المضروب عليها، كما هو الحال في السودان على سبيل المثال. وعليه فليس من المتوقع أن تتمكن الدول النامية بالمنطقة من من إحراز تقدم كبير في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية في غياب المساعدات والدعم المطلوب بواسطة الدول الغنية بالمنطقة والجهات المانحة الأخرى والمنظمات التنموية الدولية. ولكن، كما ورد في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا - الأسكوا (٢٠٠٥)، فإن توفير المساعدات المادية لوحده لا يشكل الضمانة لإحداث تقدم نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية بهذه الدول ما لم تتوفر بها مقومات الحكم الراشد.

ولا تزال المنطقة العربية في حوجة لبذل المزيد من الجهود لإقامة شراكات إستراتيجية على المستويين الإقليمي والعالمي، ولتبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن توفر المناخ الداعم للجهود المطلوبة لإحداث التنمية المستدامة.

١,٣ التقدم المحرز في تحقيق الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع و الجوع

تأسيساً علي البيانات الواردة في تقرير الإسكوا (٢٠٠٥) عن حالة الفقر في ١٠ من دول المنطقة العربية (التي تضم حوالي ٦٤% من سكان المنطقة) فإن نسبة الفقر قد تضاعفت تقريباً بالدول النامية بالمنطقة، وهذا ينبئ باستحالة تمكن هذه الدول من تحقيق الهدف التنموي الأول للألفية. وأيضاً فقد جاء في دراسة حديثة (الإسكوا، ٢٠٠٧) بأن نسبة من يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر في دول المنطقة العربية لا توحى بإمكانية تحقيق تقدم معنوي نحو تخفيض حدة الفقر، حيث أنه قد تبين بأن نسبة فقر الدخل للدول العربية مجتمعة إنخفضت قليلاً من 19.5% في

الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى 18.2% في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. وفي الدول النامية إنخفضت نسبة الفقر من 46.8% في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى 37.1% في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. وتبين أن نسبة الفقر قد إنخفضت بدول المشرق والمغرب العربي ب ٣ و ٥ نقاط مئوية على التوالي خلال نفس الفترة الزمنية. ولا توجد إحصاءات يمكن التأسيس عليها لتقدير نسبة الفقر (التي يعتقد بأنها منخفضة) بالإستناد إلى خطوط الفقر الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي.

أما بالنسبة لهدف تخفيض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بنهاية عام ٢٠١٥، فإن البيانات المتوفرة لا تدل على إمكانية التمكن من ذلك بشكل عام على مستوى المنطقة العربية، حيث أن عدد الذين لم يتوفر لهم الحد الأدنى من إحتياجات الطاقة الغذائية المطلوبة في عام ٢٠٠٤ كان 23.3 مليون نسمة (أو ما يعادل 8.6 % من سكان المنطقة العربية)، وكان عدد السكان في هذه الفئة ٢٠ مليوناً في عام ١٩٩١ (٨.٨%). البيانات عن الحالة الغذائية للسكان في المنطقة العربية للسنوات الثلاث الأخيرة غير متوفرة.

٢,٣ التقدم المحرز في تحقيق الهدف الثاني: تعميم التعليم الابتدائي

يتبين من الأرقام المتحصل عليها من تقرير الإسكوا (٢٠٠٧) بأن معظم دول المنطقة العربية قد حققت تقدماً ملحوظاً نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥، حيث تبين الإحصاءات حصول زيادة ملموسة في نسبة إجلاس الطلاب في مرحلة التعليم الابتدائي في المنطقة العربية مجتمعة بلغت 80.5 % في المتوسط، بزيادة حوالي ١٠% من نسبة الإجلاس التي تحققت قبل ١٥ عاماً. وتدل الإحصاءات بأن نسبة الإجلاس في مرحلة التعليم الابتدائي بدول مجلس التعاون الخليجي ودول المشرق والمغرب العربي تبلغ حالياً حوالي ٩٠%، وعليه فإنه من المنظور أن تتمكن هذه الدول من تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بنهاية عام ٢٠١٥. وعلي النقيض، تدل الإحصاءات بأن ما يزيد عن نصف أطفال الدول النامية بالمنطقة لم تنهياً لهم فرصة الإنخراط في التعليم الابتدائي النظامي، ونسبة للظروف السائدة فإن عدم تمكن هذه الدول من تحقيق تعميم التعليم الابتدائي خلال الفترة المحددة هو النتيجة المتوقعة؛ ومن المتوقع أيضاً أن تظل الأمية منتشرة بدرجة أكبر في هذه الدول. وعليه فلا بد من تكثيف الجهود بالدول النامية وإعانتها لبلوغ هدف تعميم التعليم الابتدائي، وكذلك العمل بدول المنطقة على ترقية نوعية التعليم بما يتواءم مع المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية في العالم.

٣,٣ التقدم المحرز في تحقيق الهدف الثالث: وتعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة

من المتوقع، إذا استمرت معدلات التقدم المحرز حالياً نحو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أن تتمكن دول المنطقة العربية من بلوغ هدف المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم بنهاية عام ٢٠١٥. فمن الإحصاءات المتوفرة توجد دلالات على تقدم ملموس في دول المنطقة العربية في إتجاه تمكين المرأة من المشاركة في النشاطات الزراعية والأعمال الاقتصادية المدرة للدخل. ولكن تتفاوت دول المنطقة في درجات التقدم نحو بلوغ هدف إدماج المرأة عامة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن هنالك عدة عوامل من شأنها أن تؤدي إلى تكريس التفاوت الاقتصادي بين الجنسين وعدم الإنصاف في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية في بعض الدول. أما معدلات مشاركة المرأة في النشاطات السياسية فهي محدودة، مقارنة بمعدلات مشاركتها في النشاطات الإنتاجية. فكما إتضح من بيانات تقرير الإسكوا (٢٠٠٧)، فإن نسبة شغل المرأة للوظائف في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات بلغت 18.3 % في عام ٢٠٠٤ وشغلت المرأة فقط 8.7 % من المقاعد في برلمانات المنطقة العربية في أبريل ٢٠٠٧. وتدل تقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بأن معدلات الأمية في أوساط النساء في الفئات العمرية ١٥ عاماً فما فوق، مقارنة بالرجال، مازالت عالية بدول المنطقة العربية.

٤,٣ التقدم المحرز في تحقيق هدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

تفيد تقارير الاسكوا بأن دول المنطقة العربية قد أحرزت تقدماً ملموساً نحو هدف خفض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة، وذلك بفضل تعميم برامج التحصين والصحة الإنجابية في الكثير من دول المنطقة. وكما تفيد بيانات تقرير الإسكوا لعام ٢٠٠٥، فقد تحقق إنخفاض في عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة بالمنطقة العربية لكل ألف مولود من ٩١ في عام ١٩٩٠ إلى ٧٠ في عام ٢٠٠٣. ومن بيانات تقرير الإسكوا (٢٠٠٧) فإن وفيات الأطفال دون سن الخامسة قد إنخفضت بنسبة ٢٧% في عام ٢٠٠٥ عن تقدير عام ١٩٩٠. وعليه من المحتمل أن تتمكن المنطقة العربية من بلوغ هدف خفض معدلات وفيات الأطفال بنسبة الثلث بنهاية عام ٢٠١٥، باستثناء الدول النامية بالمنطقة.

ولقد تحقق في دول المغرب العربي إنخفاض في عدد وفيات الأطفال بأكثر من ٥٠% من تقدير عام ١٩٩٠، حيث انخفض إلى ٣٧ في عام ٢٠٠٣. وتدل بيانات الاسكوا (٢٠٠٥) على أن أكبر إنخفاض في عدد وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر قد تحقق بدول مجلس التعاون

الخليجي، من ٣٩ في عام ١٩٩٠ إلى ٢٣ في عام ٢٠٠٣. ومن الإحصاءات المتوفرة يتضح أن معدلات وفيات الأطفال تحت سن الخامسة أكثر إرتفاعاً في الدول التي تعاني من التخلف الإقتصادي والاجتماعي و/أو النزاعات المسلحة بالمنطقة العربية، ومن بينها جيبوتي والعراق وموريتانيا والصومال والسودان واليمن، ففي هذه الدول يموت أكثر من ١٠% من الأطفال قبل بلوغهم الخامسة. و توضح الإحصاءات بأن أكثر من نصف الأطفال الذين يموتون بالمنطقة العربية هم من أطفال هذه الدول النامية (الكموروز وجيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن)، ويموت الأطفال بهذه الدول بسبب سوء التغذية وضعف الخدمات الصحية وتدني الوعي ومستوى التعليم.

٥,٣ التقدم المحرز في تحقيق الهدف الخامس: تحسين الصحة الإنجابية

لقد تحقق بعض التقدم نحو بلوغ هدف تحسين الصحة الإنجابية بالمنطقة العربية، ولكن نسب موت النساء في الولادة ما زالت عالية في كثير من دول المنطقة، وتنبئ باستحالة تحقيق الهدف التنموي للألفية الخاص بتقليل عدد الوفيات بثلاثة أرباع قبل حلول عام ٢٠١٥. وتفيد قواعد بيانات المتوفرة بأن متوسط عدد النساء اللاتي يمتن في كل ألف ولادة بالمنطقة العربية قد إنخفض من ٤٦٥ في عام ١٩٩٠ إلى ٣٣٧ في عام ٢٠٠٢، وفي دول مجلس التعاون الخليجي إلى 29.8 ، وفي المشرق العربي إلى 144.8 ، وفي دول المغرب إلى 165.5 . أما في الدول النامية فإن متوسط عدد النساء الذين يموتون في كل ألف ولادة مرتفع جداً، حيث يبلغ 716.7 ويعزي ذلك لضعف خدمات رعاية الأمومة بهذه الدول.

٦,٣ التقدم المحرز في تحقيق الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض:

الإحصاءات المتوفرة عن الإصابات بمرض الأيدز بدول المنطقة العربية تدل على أن مرض نقص المناعة قد إنشردول المنطقة العربية، حيث تم رصد زيادة بنسبة ٤٢% في عدد حالات الإصابة بهذا المرض بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣ التي بلغ فيها عدد المصابين بمرض نقص المناعة 13,865 نسمة، ومعظم الإصابات كانت بدول المنطقة الأقل نمواً والتي يعتقد بأن ١% من سكانها في الفئة العمرية ١٥-٤٥ سنة يحملون فيروس نقص المناعة. وتفيد بيانات تقرير الإسكوا لعام ٢٠٠٧ بأن الوباء قد إنتشر في مناطق محددة بالجزائر وليبيا والمملكة المغربية وبشكل عام في السودان (بنسب تتراوح بين ٠.٨% و 2.7%) وجيبوتي (3.1%). وبشأن مرض الملاريا، فهناك دلالات على إنحسار الأصابة به بالمنطقة العربية. وقد تكون نسبة إنتشار مرض

نقص المناعة والأمراض الأخرى كالمalaria والسل أكبر بكثير من النسب المرصودة بدول المنطقة العربية، وهذا بسبب ضعف إمكانيات الرصد والعلاج التي تحتاج إلى مزيد من التطوير.

٧,٣ التقدم المحرز في تحقيق الهدف السابع: كفاءة الإستدامة البيئية:

لقد أحرزت بعض دول المنطقة العربية تقدماً ملحوظاً منذ عام ٢٠٠٠ في المساعي الرامية لمواجهة تحديات تحقيق التنمية المستدامة. غير أنه ما زالت هناك حوجة في كثير من دول المنطقة لقوانين وسياسات تنموية فاعلة تشجع على تبني الطرق والوسائل الكفيلة باستدامة استخدام الموارد الطبيعية، وخاصة الأرض والمياه وموارد الطاقة بالمنطقة. فلقد أفادت دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣) بأن خمس دول فقط قد تبنت إستراتيجيات لحماية البيئة في المنطقة العربية. وعليه فقد جاء في تقرير الإسكوا (٢٠٠٥) بأن معدلات التصحر آخذة في الإزدياد بدول المنطقة العربية، ويعزى ذلك لعدم تبني سياسات لترشيد استخدام الموارد الطبيعية، وضعف الالتزام بوضع وتنفيذ القوانين المطلوبة لحماية البيئة في كثير من دول المنطقة.

٨,٣ التقدم المحرز في تحقيق الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

يعتمد تحقيق الهدف التنموي للألفية الخاص بتطوير الشراكات العالمية من أجل التنمية بالمنطقة العربية إلى تعاون الدول المتقدمة والمنظمات العالمية مع دول المنطقة وفي ما بينها لتوفير الدعم اللازم لعمليات التنمية الإقتصادية والاجتماعية وخلق مقومات التكامل التنموي الأقليمي والعالمي واستدامته. ويتبين للمراقب بأنه ما زالت هناك عقبات تحول دون تحقيق هذا الهدف بالمنطقة العربية، وذلك بسبب ضعف إلتزام الدول الغنية بتوفير الدعم لكثير من دول المنطقة، وبسبب الديون الخارجية التي ظلت تكبل بعض الدول والحصار الاقتصادي المفروض عليها، إضافة إلى عدم الإستقرار الداخلي الناتج من عدم تبني سياسات تهتم بالتوزيع العادل للسلطة والثروة لإحداث التكامل الإقتصادي والاستقرار الإجتماعي. ولقد أضعفت كل هذه العوامل إمكانية تمكن الكثير من دول المنطقة، وبخاصة النامية منها، من خلق البيئة المطلوبة لإقامة وتطوير الشراكات الإقليمية والعالمية المستدامة لخدمة أهداف التنمية بالمنطقة.

٤. المعوقات و التحديات:

لقد تم إحراز تقدم ملحوظ نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة في بعض الدول بالمنطقة العربية، ولكن تحقيق هذه الأهداف قد تعذر في بعض الدول العربية، وبالأخص في الدول النامية

بالمنطقة، بسبب العديد من العوامل التي من بينها إرتفاع المديونية الخارجية، وتدني معدلات النمو الإقتصادي، وضعف تمويل المشروعات، وعدم توخي العدالة في توزيع الموارد والمنافع التنموية، وانتشار النزاعات وتواصل عدم الاستقرار السياسي، وعدم الالتزام بتنفيذ السياسات والإستراتيجيات التي من شأنها أن ترفع من مقدرات الفقراء وتحافظ علي البيئة وتضمن الاستخدام المستدام للموارد والتوازن في تنمية المناطق الريفية والحضرية وتضمن توفير وتحسين خدمات الصحة و التعليم لجميع السكان.

وهناك الكثير من المعوقات والتحديات التي يتوقع أن تؤثر سلباً علي برامج التنمية الريفية ومساهماتها في تحقيق الأهداف التنموية للألفية بالمنطقة العربية إذا لم يتم التصدي لها بالصورة التصحيحية المثلى، ومنها (١) المعدلات العالية للفقر، وبالأخص في الدول النامية بالمنطقة، التي ترتبط في بعض الحالات بمعدلات عالية لنمو السكان، (٢) القوانين القومية والسياسات التنموية التي تعيق التوزيع العادل لفرص الحصول علي الموارد والخدمات الإنمائية في بعض دول المنطقة، (٣) إنتشار طرق لإستخدام الموارد الطبيعية تقلل من إمكانية إستدامة عطائها، ويترتب عنها الإضرار بالبيئة، وهذه ذات صلة بذات صلة بإنتشار الفقر وسياسات حيازة الأراضي التي تؤدي إلى تدهور الموارد وسوء استغلالها، والتغير في الطقس، (٤) ضعف البنيات التحتية في المناطق الريفية قلة فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان، (٥) إرتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية، وخاصة في أوساط الفئات المتعلمة من الشباب الريفي، (٦) السياسات التي تحد من مشاركة المرأة الريفية في النشاطات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، و (٧) قلة الدعم المالي والفني لبرامج التنمية الريفية من الموارد المحلية و الإقليمية و العالمية، وبالأخص في الدول النامية بالمنطقة، كما هو مفصل أدناه.

- التحدي الأساسي الذي يواجه مهام إحداث التنمية الريفية المستدامة هو تواصل إرتفاع معدلات الفقر في الكثير من دول المنطقة، ولقد ترتب عن الفقر تفاقم من معدلاته التعامل الغير المرشد مع الموارد المتاحة و الممارسات التي تزيد من تدهور مقوماتها. وهذا يستدعي ابتداع السياسات التي تشجع الإستغلال الأمثل للموارد بالشكل الذي يضمن إستدامة الإنتفاع منها، ويهيئ المناخ الجاذب للنشاطات الإستثمارية، وخاصة في أوساط صغار المنتجين، ويساهم في إحداث التوازن

الإقتصادي والاجتماعي بين المناطق الريفية والحضرية ضماناً للاستقرار الاجتماعي بدول المنطقة.

- وثاني مصادر التحدي لمهام التنمية المستدامة هو التنامي في عدد السكان في الدول الأكثر فقراً بالمنطقة العربية التي تعاني من تدهور وتناقص في الموارد الطبيعية من جراء التغير في المناخ الطبيعي وسوء الاستخدام والسياسات التي زادت من معدلات التصحر وانعدام البدائل المناسبة لكسب العيش بالمناطق الريفية.
- وثالث التحديات التي تواجه مهام إحداث التنمية الريفية المستدامة بدول المنطقة العربية الفقيرة نسبياً هو زيادة أعداد المتعلمين في أوساط الشباب الريفي وتنامي تطلعاتهم وقلة فرص العمل المتاحة، وكذلك غياب السياسات والبرامج التي من شأنها أن توجه طاقات الشباب للمساهمة في العمل التنموي التطوعي في المناطق الريفية.
- ورابع التحديات التي تؤثر سلباً على فرص إحداث التنمية الريفية المستدامة في الكثير من دول المنطقة العربية ذات الطبيعة الريفية هو تزايد معدلات الهجرة إلى المناطق الحضرية بواسطة الشباب، وبخاصة المتعلمين منهم، مما أضعف من تأثير البرامج الموجهة لتنمية المجتمعات الريفية.
- وخامس التحديات المضرة بالتنمية الريفية في الكثير من دول المنطقة العربية، وخاصة الفقيرة منها، تتمثل في تبني الدول للسياسات التي تركز العمل التنموي لخدمة الفئات المقتدرة في المجتمعات الريفية وتهمل بشكل واضح إحتياجات صغار المنتجين مما يضاعف من فرص حصولهم على خدمات الإنتاج بما في ذلك خدمات نقل التقنية والتمويل والتسويق، ومن فرص مشاركتهم الفاعلة في برامج تنمية المجتمع.
- وسادس التحديات الماثلة التي ما زالت تعيق مجهودات التنمية الريفية المستدامة في الكثير من دول المنطقة العربية هو ضعف آليات وبرامج إدماج المرأة في النشاطات الإنتاجية، والتدني النسبي في معدلات التعليم وبناء القدرات وفرص الحصول على الخدمات الإنتاجية في أوساط النساء، وخاصة في المناطق الريفية.

- ويشكل ضعف الدعم الدولي أكبر المعوقات التي تواجه برامج التنمية الريفية في المنطقة العربية، وخاصة في الدول الأقل نمواً بالمنطقة.

٥. الفرص المتاحة: نظرة مستقبلية

يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي مستقبلاً بواسطة العمل المشترك على النحو التالي:

- السعي لتحقيق السلام والأمن المستدام في دول المنطقة العربية على أسس عادلة لخلق المناخ الأمثل لبرامج التنمية.
- تعزيز التعاون والتنسيق العربي مع المنظمات الإقليمية والدولية ومع دول العالم وخاصة الإسلامية ومجموعة دول الـ ٧٧ والصين بما يحقق فرصاً أفضل للتفاوض في المحافل الدولية والسعي نحو دعم هذه المجموعات لمساعي الدول العربية لتحقيق الأمن والسلام العادل والشامل في المنطقة العربية والعالم وفقاً للشرعية الدولية.
- الاستفادة من الفرص المتاحة لجذب رؤوس الأموال إلى المنطقة العربية عن طريق تشجيع الاستثمار، مع توخي سلامة المردودات الاجتماعية والإقتصادية والبيئية للمشاريع الإستثمارية.
- الاستفادة من فرص الإنضمام الى الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعددة الأطراف لخدمة المصالح العربية، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال المحافظة على البيئة .
- الإستعانة بالخدمات المتوفرة لدي منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة في برامج التدريب ورفع القدرات في جميع المستويات.

٦. التوصيات بشأن السياسات و البرامج المقترحة للعمل المستقبلي في المنطقة العربية:

- الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن المائي والغذائي، والمحافظة على النظم الأيكولوجية والتنوع الحيوي، ومكافحة التصحر .
- دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفئاته وتشجيع مشاركتهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع.
- وضع إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفقر، وإعداد مشاريع لبناء قدرات الفئات الضعيفة وإدماجها في مشاريع التنمية.
- الإهتمام بتدريب وبناء قدرات المرأة الريفية وتعزيز مشاركتها في المشروعات التنموية وبخاصة في الأعمال داخل الأسر المدرة للدخل، وفي المشروعات التنموية كثيفة العمالة بالمناطق الريفية.
- الإهتمام بتدريب الكوادر التنفيذية والإشرافية على المستويات القومية والمحلية والتنسيق لإحداث التكامل القطاعي والجهوي في برامج التنمية.
- تدريب المجتمعات المحلية لرفع قدراتها الإدارية لكي تتعامل مع الموارد الطبيعية المتاحة بصورة تضمن إستدامة الإنتفاع منها.
- توظيف الموارد في المشاريع التنموية كثيفة العمالة، وخاصة في دول المنطقة ذات الثقل السكاني في المناطق الريفية.
- إشراك المواطنين في تخطيط وتنفيذ المشروعات بالمناطق الريفية.
- تطوير البنية التحتية وخدمات التنمية بالمناطق الريفية وتبني السياسات التي تكفل العدالة في توفير وتقديم الخدمات لكافة فئات المنتجين بالمناطق الريفية.
- وضع وتطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وضرورة تبني أنماط الإستخدام المناسبة لضمان إستدامة إستغلالها.

- وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها والحد من آثارها السلبية على الإنسان والبيئة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية وإقتصادية سليمة.
- إيلاء التنمية البشرية اهتماماً أكبر في المنطقة العربية من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة وذوي الإحتياجات الخاصة وتوفير المزيد من الإمكانات المطلوبة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الفتاكة بالمنطقة.
- تطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني، ورفع مستوى الوعي والثقافة والتأهيل.
- الاهتمام بإعداد تقارير قطرية سنوية تعنى برصد وتقييم التقدم المحرز في البرامج التنموية بصورة كلية وفي قوالب متفق عليها تتوفر بواسطتها الإحصاءات المطلوبة للرصد والمتابعة على المستوى الإقليمي، ولا سيما بشأن رصد ومتابعة وتقييم مجهودات تنفيذ خطة مؤتمر قمة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة وأي خطط أخرى متفق عليها دولياً تشارك فيها دول المنطقة.
- تقوية التعاون بين الدول العربية في مجالات تخصيص و تنفيذ برامج تنمية الموارد الطبيعية والقدرات البشرية بدول المنطقة.
- التنسيق بين الدول العربية للحصول على دعم المنظمات والمؤسسات الدولية المطلوب لتطوير واستدامة برامج التنمية الريفية بالمنطقة.

المراجع

1. United Nations (2007). The Millennium Development Goals in the Arab Region 2007: A Youth Lens. An Overview.
2. United Nations (2005). *The Millennium Development Goals in the Arab Region 2005*. Distr. GENERAL E/ESCWA/SCU/2005/3/Rev.1. 9 December 2005. ORIGINAL: ENGLISH.
3. United Nations (2002) World Summit on Sustainable Development (Rio' Earth Summit + 10), Johannesburg, South Africa. Monday 26th August — 6th September 2002.
4. United Nations (1992). Report of the United Nations Conference on Environment and Development, Rio de Janeiro, 3-14 June 1992.
5. FAO/UNESCO (2003). *Education for Rural Development: Toward New Policy Responses*. A Joint Study conducted by FAO and UNESCO. Co-coordinated and edited by David Atchoarena, UNESCO/International Institute for Educational Planning, and Lavinia Gasperini, FAO (Sustainable Development Department) UNESCO Publishing International Institute for Educational Planning Food and Agriculture Organization of the United Nation
٦. الأمم المتحدة، نيويورك (٢٠٠٢). تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب / أغسطس — ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. مرفق خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة صفحة ١١-١٢.
٧. الأمم المتحدة، نيويورك (٢٠٠٠). تقرير مؤتمر الألفية الذي تم عقده بمقر الأمم المتحدة بنيو يورك ، ٦- ٨ سبتمبر ٢٠٠٠.
٨. الأمم المتحدة، نيويورك (١٩٩٢). تقرير مؤتمر الأمم للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، والتصويب A.93. (١٩٩٢). من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 8.
٩. الأمم المتحدة، نيويورك (٢٠٠٤). تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا".
١٠. الأمم المتحدة، نيويورك (٢٠٠٥). تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا".
١١. الأمم المتحدة، نيويورك (٢٠٠٧). تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا".
١٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣). الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية، نحو ٢٠١٥: الإنجازات و التطلعات. نيويورك — كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣.
١٣. المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٦) - التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي.
١٤. المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٦). التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي — المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٦) - التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي.